رجال أعمال وأكاديميون لـ اليوم :

قرارات سمو ولي العهد الأخيرة ترسم سياسة اقتصادنا الوطني للألفية الثالثة

■■ الدمام/علي شهاب

أكد عدد من الأكاديميين ورجال الأعمال في مختلف القطاعات عن ثقتهم في حكمة القرارات التي أصدرها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني - مؤخرا - حول فسح المجال لغير السعوديين للاستثمار في قطاعات العقار والأسهم وتخصيص جائزة لـ«رجل الأعمال المثالي»، وقال هؤلاء.. ان هذه القرارات تعتبر دعما كبيرا للقطاع الخاص ودافعا مهما لتنشيط الاقتصاد الوطني - وتوظيف كافة امكانياته، وتشغيل شركات الخدمات والمؤسسات الوسيطة والعمالة الوطنية.

يقول الشيخ خالد بن عبدالله الشبيلي صاحب مجموعة الشبيلي للاستثمار وتطوير العقار.. ان سمو سيدي ولي العهد انما اراد بقراراته الأخيرة رسم سياسة الاقتصاد السعودي في بداية الألفية الثالثة - هذه السياسة التي تعتمد بشكل أساسي على القطاع الخاص الذي أعطته الدولة كامل الثقة وكامل المسئولية للقيام بدوره كاملا في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني والدخول بالاستثمار في كافة المجالات وعلى الأخص المجالات الصناعية بكافة قطاعاتها وانواعها والمجالات السياحية والتنموية والعقارية والخدمية وغيرها.

تنشيط دورة الأعمال

ويضيف الشبيلي ان قرار السماح لغير السعوديين بالاستثمار والتملك في العقار كيم وجاء في الوقت المناسب، حيث مكن للاقتصاد الوطني الاستفادة من جزء من مليارات الدولارات التي تهرب سنويا الى خارج المملكة عن طريق العاملين فيها من عرب وغيرهم - والاستفادة من هذه الأموال فيه صالح للمستثمر غير السعودي، وكذلك للاقتصاد الوطني الذي ستضخ فيه أموال كبيرة تسمح بايجاد وتوفير فرص وظيفية وسيولة وتنشيط دورة الأعمال وتوفير فرص لشركات الخدمات وغيرها وهو بالطبع لن يكون بدون ضوابط - لأن الضوابط أمر أساسي لأي نظام - وهي المحددة لحقوق وواجبات كل العاملين في قطاع معين - وبالطبع أيضا فان ما أعلنه سمو ولي العهد جاء بناء على دراسات مستفيضة أكدت ضرورة اشراك العاملين المقيمين في المملكة من غير السعوديين وكذلك المستثمرون الآخرون في خطط التنمية المستقبلية لكي تكون هناك فائدة مشتركة لهم وللاقتصاد الوطني، وبدون الاضرار بالمستثمر ورجل الأعمال السعودي أو بالعمالة الوطنية.

اما بالنسبة لجائزة «رجل الأعمال المثالي» والتي أعلن عنها سمو ولي العهد فيرى الشبيلي انها حافز كبير لرجال الأعمال والمستثمرين وفرصة للتنافس الشريف فيما بينهم للحصول على هذه الجائزة القيمة والتي تعتبر قيمتها المعنوية كبيرة جدا ولا تقدر بثمن خاصة وان رجل الأعمال يتسلم جائزته من سمو ولي العهد.

اعادة تنشيط سوق الأسهم

ويؤكد الشبيلي ان من شان السماح لغير السعوديين بالدخول بشكل اكبر في سوق الأسهم السعودي وفي مختلف قطاعات الاقتصاد تنشيط قوة سوق الأسهم وازالة حالة الركود التي تعاني منها حاليا.

البنوك أنانية

ويحمل الشبيلي على البنوك السعودية التي يرى انها لم تقدم شيئا يذكر لتنمية الاقتصاد الوطني ولم تساهم بشكل جاد في دعم المشاريع الاقتصادية او المساهمة في اقامة مشاريع أخرى مفيدة للاقتصاد الوطني وكان همها الأول هو الحصول على أعلى معدلات الأرباح - وذلك على العكس مما يحدث في معظم دول العالم - حيث ساهمت البنوك في اقامة العديد من الصناعات التي لم تكن موجودة بالأساس ومن ذلك عدد من البنوك في مصر التي ساهمت في قيام الكثير من الشركات الصناعية والاستثمارية والعقارية والسياحية.. مشيرا الى ان استمرار البنوك في سياستها الحالية سيكون كارثة للاقتصاد الوطني على المدين المتوسط والطويل.

تحفيز مهم لرجل الأعمال

من جانبه يؤكد الشيخ زيد بن ناصر المليحي رجل الأعمال المعروف - ان ما أعلنه صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني من قرارات حول السماح لغير السعوديين بالاستثمار في قطاعات العقار والأسهم المحلية وكذلك جائزة «رجل الأعمال المثالي» ستساهم ولاشك في دعم وتنشيط الاقتصاد الوطني وستدعم المنافسة الشريفة بين رجال الأعمال والمستثمرين - ويتحدث المليحي بشكل خاص عن «جائزة رجل الأعمال المثالي» فيقول ان الجائزة ستفتح باب الافاق وتعكس الطموحات والجهود الكبيرة التي يبذلها سمو ولي العهد في سبيل تطوير وتعزيز دور القطاع الخاص، وبلا ريب فإنها ستؤدي الى تحفيز رجال الأعمال وتدفعهم لمزيد من التقدم والنشاط وتقوي من عزيمتهم، وستنعكس بشكل ايجابي على توظيف الشباب السعودي واعطائه الدور الذي يليق به، وتدفع بالكثير من رجال الأعمال ليقدموا مزيدا من الدعم

● د. كمال الصبحي الحريبي

قرارات حكيمة

أما حسين حسن النمر نائب رئيس اللجنة العقارية بالمنطقة الشرقية فيؤكد من جانبه ان قرارات سمو ولي العهد الاخيرة تدل على حكمة وبعد نظر سموه - مشيرا الى الايجابيات الكثيرة المتوقعة من هذه القرارات - ويركز النمر على قرار السماح لغير السعوديين بتملك العقار فيقول - ان اي قرار لابد ان تكون له جوانب ايجابية واخرى سلبية لكن الحكم العام للنواحي الايجابية أبرز وأظهر للناس من النواحي السلبية - واعتقد ان الأقدر على تشخيص هذه الحالة هم الخبراء والمفكرون والأساتذة الجامعيون ذوو الاختصاص لوضع الضوابط اللازمة، ومن جانبي أرى ان كل استثمار يخلق فرصا استثمارية متعددة وهذا أمر ممتاز يعمل على تنشيط دورة الاقتصاد وتشغيل شركات الأعمال والخدمات والعمالة الوطنية - ولكن من الضروري الا تكون هذه الفرص التي تتاح لغير السعوديين على حساب المصلحة الوطنية وان لا يطلق لها العنان كثيرا، ويجب وضع القيود والضوابط المدروسة الكفيلة بحفظ الحقوق سواء للمستثمر أو للوطن والمواطن، ولابد ان يصاحب هذا القرار آثار ايجابية ترفع مستوى السوق العقارية وترفع أسعار الأراضي والعقارات.

تخوف

ويتخوف النمر من تحميل بعض المستثمرين العقاريين والمواطنين - القرار اكثر مما يحتمل وينعكس ذلك بزيادة فعل غير محسوبة من قبل العامة باندفاعهم للمزايدة غير العادية في أسعار العقارات.

العقار ركيزة أساسية للاستثمار

ويؤكد نائب رئيس اللجنة العقارية بالمنطقة الشرقية ان اية رؤوس أموال جديدة تدخل الى البلاد من الخارج ستعود ولاشك بالنفع على الجميع وتنعش مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وتفتح فرص عمل جديدة وتحرك كافة القطاعات مشيرا الى ان العقار هو البنية الأولى والركيزة الأساسية لبناء أي نوع من الاستثمار حيث يعطي المستثمر الثقة والطمانينة في انشاء وتطور مشاريعه الاستثمارية ويكون البوابة الواسعة لدخول المستثمرين لبلادنا وانعاش أسواقنا.

اهتمام بالمناطق الساحلية

وتوقع النمر ان يكون اهتمام المستثمر غير السعودي منصبا بشكل أساسي على المناطق الساحلية والمراكز التجارية والمجال الزراعي لأن العقارات تشمل الأراضي المقسمة البيضاء والأراضي المقامة عليها المباني والأراضي غير المقسمة (غير المخططة) والأراضي البور غير المستصلحة والأراضي الصالحة للزراعة.

كما توقع دخول استثمارات كبيرة من دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية بالاضافة الى الاستثمارات الأجنبية خاصة من دول اسيا وأوروبا، مشيرا الى ان المملكة تقع على مساحة شاسعة متنوعة المناخ والتضاريس وبها الكثير من المغريات للمستثمرين.

الدكتور كمال الصبحي الحريبي أستاذ ادارة المشاريع التطويرية المشارك بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن - أكد ان القرارات الأخيرة لسمو ولي العهد تأتي لترسم آفاق توجهات الاقتصاد الوطني للمرحلة القادمة - ويعتبر الصبحي قرار اشراك غير السعوديين بالاستثمار في قطاعي العقارات والأسهم نتيجة طبيعية للمراجعات المستمرة منذ فترة حول أفضل السبل للتعامل مع المتغيرات الجديدة التي طرأت على الاقتصاد الوطني مثل انخفاض عوائد النفط، والنمو السكاني الكبير، اضافة لدخول متغيرات جديدة في الاقتصاد الدولي مثل العولمة، والانفتاح، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ويسهم القرار في جذب رؤوس أموال أجنبية، وبقاء رؤوس أموال المقيمين

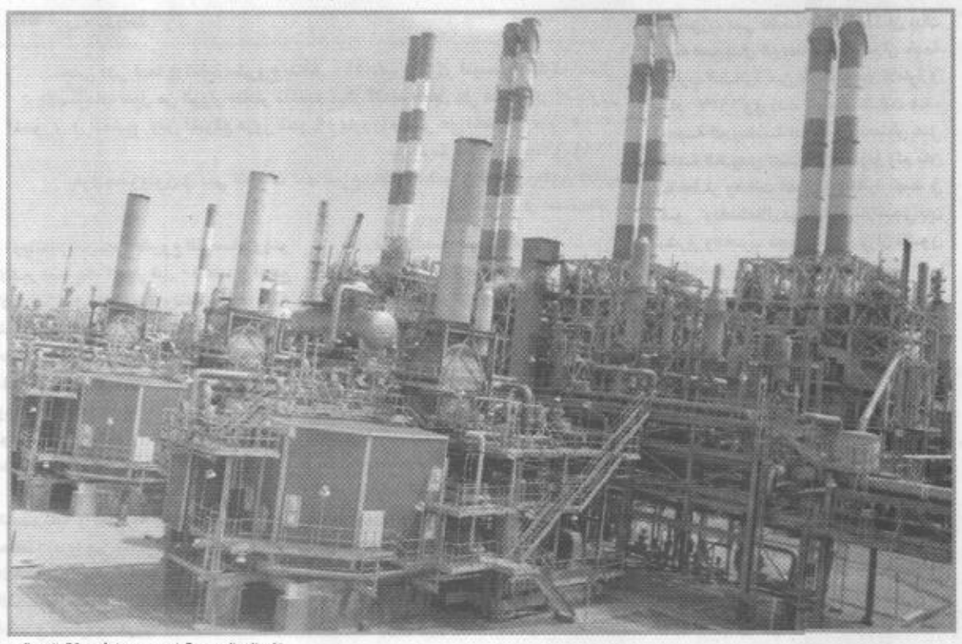

المصانع السعودية ادت دورها في حركة التنمية

● حسين النمر

النمر: مساهمة غير السعوديين تنشيط لدورة الاقتصاد الوطني

الشبيلي: جائزة «الرجل المثالي» حافز معنوي كبير لرجال الأعمال

● زيد المليحي

بينما.

رافد جديد للاقتصاد الوطني

ويشير الحريبي الى ان رفد الاقتصاد الوطني يأتي من عدة جهات، ومن ذلك ان الزيادة السكانية في المملكة مرتفعة، ولذلك امام الحكومة خياران رئيسيان الأول ان تعمل على توفير الأموال اللازمة لبناء مساكن جديدة، وتأوي الأجيال الحالية والقادمة، وما يؤدي اليه ذلك من مشاكل الديون، بسبب قلة الدخل الوطني مقارنة بالزيادة الكبيرة في السكان، او الخيار الثاني وهو ان تجذب من هو قادر على المساهمة في حل المشكلة فيستفيد ماديا ويفيد البلد، وكذلك قيام المستثمرين الأجانب بالاستثمار في العقارات التجارية، اضافة الى ان السماح لهم بالاستثمار الصناعي سيؤدي الى زيادة القدرة على تدريب وتوظيف المواطنين، اضافة الى ارتفاع الطلب على خدمات أخرى يستطيع المواطنون تقديمها، وينشط هذه الدورة الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية المختلفة بالبلاد.

● حسين النمر

النمر: مساهمة غير السعوديين تنشيط لدورة الاقتصاد الوطني

● سامي المهنا

حاجة ماسة للتخلص من البيروقراطية

يضيف الدكتور الحريبي: ان النقطة الأهم هنا هي ان المستثمر الأجنبي يعمل دائما تحت شرطين أساسيين الشرط الأول توافر استتباب الأمن، لأن رأس المال كما يقال جبان، وهذا الأمر - ولله الحمد متوافر في بلادنا، بسبب تطبيق الشريعة الاسلامية، اما الشرط الثاني فهو سهولة الأنظمة وشفافيتها ووضوح الحقوق، وهذه الأمور متوافرة ايضا في بلادنا، لكن هناك حاجة فقط للتخلص من البيروقراطية الحكومية وبطء الاجراءات في بعض الأنظمة، واعتقد ان هناك لجانا حكومية تعمل على ازالتها، كما صرح بذلك ضمنيا سمو ولي العهد.

فائدة مشتركة

اما رجل الأعمال سامي المهنا فيؤكد ان ما أعلنه سمو ولي العهد - يحفظه الله - مؤخرا من قرارات تتعلق باشراك غير السعوديين بالاستثمار في الاقتصاد الوطني بدءا من الاستثمار في مجال العقارات والأسهم ثم اعلان سموه عن جائزة رجل الأعمال المثالي - كل ذلك يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني - والذي سيعتمد بشكل أساسي في المرحلة القادمة على استثمارات رجال الأعمال السعوديين في مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة وكذلك على الاستثمار الأجنبي خاصة من غير السعوديين المقيمين بالمملكة - وذلك لتكون هناك فائدة مشتركة للاقتصاد الوطني ولهؤلاء المقيمين، وأعتقد ان التسهيلات الكبيرة التي يمنحها الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي والتي لا تتوافر في الكثير من بلدان العالم يمكن ان تتيح اكبر العوائد على الاستثمار، كما ان بقاء الأموال وتداولها داخل المملكة يسهم في تنشيط حركة الاقتصاد عبر توفير سيولة دائمة وتوفير فرص عمل لشركات ومؤسسات الخدمات وللعمالة.

وبالنسبة لتخصيص جائزة لرجل الأعمال المثالي - فيؤكد المهنا انها سوف تنمي روح التنافس الشريف بين رجال الأعمال بمختلف القطاعات من اجل الحصول على الجائزة التي تعتبر حلما يراود كل رجل أعمال ومستثمر بالنظر للقيمة المعنوية الكبيرة لهذه الجائزة.

تأثير ايجابي

اما عبدالعزيز العكاس مدير مكتب العكاس للعقارات فيقول: ما تفضل به سمو سيدي ولي العهد من اصدار قرار يسمح لغير السعوديين بالاستثمار في قطاع العقارات مؤخرا هو قرار حكيم وذلك لجذب الاستثمارات الاجنبية للاقتصاد الوطني مما يقوي اقتصاد البلد.

وهذا القرار قد يمنع الكثير من المستثمرين الأجانب من نقل أموالهم المستثمرة في المملكة العربية السعودية للخارج ومن ناحية أخرى هذا القرار سوف يسمح للكثير من المستثمرين الاجانب بالدخول للسوق السعودية والاستثمار فيها.

ومن ناحية تأثير هذا القرار على سوق العقار في المملكة فانه سوف يكون تأثيره ايجابيا لمالكي العقارات حيث سوف ترتفع وتنشط عمليات البيع والشراء ولكن قد يكون هناك تأثير سلبي بسيط على ذوي الدخل المحدود من جراء ارتفاع أسعار بعض العقارات من جراء دخول مستثمرين جدد.

واحب ان أضيف هنا انه في المستقبل القريب من جراء عمليات التملك والتشييد والبناء للعقارات من قبل المستثمرين الاجانب والسعوديين قد يؤدي ذلك الى انخفاض الايجارات مالم يواكب هذا الاستثمار نموا سكانيا بالمقابل.

المصارف الإسلامية..

إمكانات كبيرة للازدهار لكنها محفوفة بالمخاطر

■■ ابوظبي - ا ف ب

تراهن المصارف الاسلامية على «الصحوة الدينية» للازدهار لكن الخبراء يحذرون من المخاطر المترتبة على ذلك ومن ادائها الضعيف. وقال عدنان البحر رئيس مجلس ادارة البنك الاسلامي الكويتي «المستثمر الدولي» خلال مؤتمر «الملتقى المصرفي والمالي الاسلامي» السنوي السادس الذي اختتم أعماله الأحد الماضي في ابو ظبي ان «العامل الاول الذي يقف وراء نمونا هو الصحوة الدينية».

واضاف ان العديد من الاشخاص في الدول المسلمة لاسيما في الخليج يفضلون «الاحتفاظ باموالهم في منازلهم عن ايداعها في مصرف تقليدي». لان قبض الفائدة يعتبر من الربا. واضاف ان «البعض يودعون اموالهم في مصارف تقليدية في حال عدم توفر مؤسسة اسلامية لكن بدون قبض الفائدة». مؤكدا ان الربا «من الخطايا الكبرى» بالنسبة للاسلام. وقال هنري عزام مدير مجموعة الشرق الاوسط للاستثمار والتنمية، بنك الاستثمار الذي يوجد مقره في بيروت، ان المصارف الاسلامية تشهد في السعودية اكبر دول الخليج «نموا اسرع بمعدل مرتين». عن الدول الاخرى، وحسب «ميراج انترناشيونال انفستمنت» مركز استثمارات اسلامي مقره في كندا، ان المؤسسات المالية الإسلامية تملك حتى الان استثمارات بقيمة ١٤٠ مليار دولار في اكثر من ٤٠ دولة وهو رقم يرتفع بمعدل سنوي يتراوح بين ١٥ و٢٠ بالمائة، من جهته قال وزير النفط الاماراتي عبيد بن سيف الناصري الذي يرأس ايضا «ابو ظبي اسلاميك بنك» ان عدد المصارف الاسلامية ارتفع من ٣٤ عام ١٩٨٣ الى ١٩٤ في نهاية ١٩٩٧ ويؤكد الخبراء ان النظام المصرفي الاسلامي يبقى غير قادر على ايجاد وسيلة لمكافاة الودائع الطويلة الأمد او المتوسطة ويرون في ذلك عقبة أمام انتشاره بشكل واسع النطاق لدى المودعين الصغار. وقال سلطان السويدي محافظ المصرف المركزي في الامارات ان «المصارف الاسلامية بحاجة لايجاد اداة مالية اسلامية قصيرة المدى للتعامل مع السيولة القصيرة المدى». وتشغل المصارف التقليدية فائضها من السيولة في السوق المصرفية الداخلية حيث تقرضها للمصارف التي تسجل طلبات على قروض قيمتها اعلى من ودائعها وتقلل بذلك الفائدة. ولا تتعامل المؤسسات الاسلامية مع هذه السوق وتكتفي بلعب دور يشبه دور مصارف الاعمال مستخدمة وسائل مالية خاصة للالتفاف على عقبة القرض مع فائدة.

واحدى وسائل تمويل المشاريع هي «المرابحة» التي تحدد مبلغا اضافيا يفترض على الدائن ان يسدده بالاضافة الى مبلغ القرض والذي يوازي المجازفة التي يواجهها المصرف عند منح هذه الاموال.

من جهة اخرى تقترح المصارف الاسلامية على المودعين مكافآت تستند الى الاداء (الخسارة او الربح) الذي تحققه الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة.

ويطلق على هذه العملية اسم «المشاركة» في حال اعتبر المودع مساهما في مشروع يموله البنك و«مضاربة» في حال شغل البنك الايداعات، ويترتب على ذلك في الحالتين مخاطر خسارة رأس المال وهو ما يصعب تحمله لدى المستثمرين الصغار، وتدافع المصارف الاسلامية عن نفسها بالاشارة الى ان «المخاطر هي في مستوى الارباح» على حد قول صالح الملائكة الرئيس التنفيذي لشركة «البركة للاستثمار والتنمية».

استقرار الأسعار ركيزة السياسة الاقتصادية الكورية للعام القادم

■■ سول/ق ن أ

اكد كبير سكرتيري الرئيس الكوري الجنوبي للشئون الاقتصادية ان كوريا الجنوبية سوف تركز سياستها الاقتصادية على استقرار الأسعار العام القادم ولن تقلل من المعروض النقدي الأمر الذي من شأنه الاضرار باسعار الفائدة المنخفضة.

واستبعد (لي كي هو) في مقابلة مع وكالة انباء يونهاب بدء حملة اخرى لاعادة هيكلة ثانية للقطاع المالي فيما دعا المجموعات التجارية الى الحفاظ على تعهداتها بخفض نسب الدين الى الاسهم الى ما دون المائتي في المائة.

وتوقع ان يصل معدل النمو الاقتصادي خلال العام الحالي الى تسعة في المائة وان يصل الفائض في الحساب الجاري الى ٢٣ بليون دولار.

وحول سياسة استقرار الأسعار التي يحث عليها بعض الخبراء قال لي انه لا يزال من الضروري الحفاظ على سياسة سعر الفائدة المنخفض لتحفيز الاستثمار ومن ثم فان الحكومة لن تحقق استقرار الأسعار من خلال تضييق المعروض النقدي العام القادم.

واكد لي كو هو على ضرورة استقرار الأسعار من خلال جانب العرض مثل استيعاب رفع الاجور عن طريق رفع الانتاجية حيث يمكن هذا الاسلوب الحكومة من ان تبقي على معدل زيادة الأسعار عند ثلاثة في المائة.

وتوقع ان يصل الفائض في الحساب الجاري خلال العام الحالي الى ٢٣ بليون دولار بما يزيد على التصور الاصلي البالغ ٢٠ بليون دولار وان ينخفض الى ما بين ١٠ بلايين و١٥ بليون دولار العام القادم.

واشار الى ان اعادة الهيكلة التي تقودها الحكومة في القطاع المالي سوف يتم استكمالها اذا تمت تسوية مشكلات السيولة التي تؤثر على شركات الاستثمار والانتهاء من تملك وتصفية بعض شركات التأمين المفلسة.. ونوه لي كو هو بان تنفيذ المزيد من اعادة الهيكلة التي تعتمد على اوضاع السوق هو امر جائز الا انه لن تجرى اعادة هيكلة اضافية بتوجيه من الحكومة.

وحول برنامج تسوية الديون الخاص بمجموعة دايو قال انه ليس من المتوقع ان يعارض الدائنون الاجانب ذلك البرنامج لان الخضوع للحراسة القضائية سوف يعني الخسارة بالنسبة لهم.

من ناحية اخرى شهدت واردات السلع الكمالية زيادة سعرية في ظل الانتعاش الاقتصادي للبلاد حيث وصل العجز التجاري الى ٥ر٢٦ بليون دولار خلال الشهور العشرة الاولى من العام الحالي.

وبلغت قيمة الصادرات التي مرت عبر مكتب جمارك كيمبو ٤ر٦٤ بليون دولار خلال الفترة ما بين يناير حتى اكتوبر بانخفاض قدره ١ر٤٤ في المائة مقارنة بذات الفترة من العام الماضي في حين بلغت قيمة الواردات ٩ر٩ بليون دولار بزيادة قدرها ٩ر٤٣ في المائة حسبما ذكرت ادارة الجمارك.

ويمثل رقم الصادرات نسبة ٢ر٦٦ في المائة من الرقم المسجل قبل اندلاع الازمة المالية في ١٩٩٧ في حين يمثل رقم الواردات نسبة ٦ر٨١ في المائة من الرقم السابق.

وقد زادت واردات معدات التزلج نحو ٤ر٣ مرة وادوات لعبة الجولف ٨ر١ مرة وكاميرات الفيديو ٦ر٢ مرة والأجهزة الصوتية ٥ر٢ مرة والمجوهرات ١ر٢ مرة وادوات التجميل ٨ر١ مرة والفراء والملابس الجلدية ١ر٧ مرة.

شركات سيارات غربية تسعى لإنهاء هيمنة اليابان

■■ دبي - رويترز

تقول شركات صناعة السيارات الأوروبية والأمريكية انها تحاول جاهدة من اجل تحسين وضعها في سوق دولة الامارات العربية المتحدة الذي تسيطر عليه شركات صناعة السيارات اليابانية منذ عقود. وتمثل مبيعات شركات تويوتا موتور كورب ونيسان موتور كورب ليمتد وهوندا موتور كورب ليمتد نحو ٨٠ في المائة من قرابة ١٠٠ الف سيارة تباع سنويا في الامارات.

وتتنافس شركات صناعة سيارات اخرى من اليابان مثل سوزوكي موتورز ومن أوروبا والولايات المتحدة في نطاق نسبة ٢٠ في المائة الباقية. وقال سامار روي المدير الاقليمي بشركة سويدان للتجارة الوكيل المحلي لشركة بيجو الفرنسية لصناعة السيارات في مقابلة مع رويترز «ناخذ هذه المنطقة بجدية ونعتزم طرح طرز جديدة وفئات متعددة في هذه السوق الحساسة للاسعار والتي تتمتع بوعي لمستويات الجودة».

واضاف قائلا «سننافس قريبا من حيث السعر دون التخلي عن اي من سماتنا المميزة». واوضح روي ان الهنود الذين يشكلون نحو ٧٥ في المائة من المغتربين في الامارات البالغ عددهم نحو ١ر٨ مليون شخص عملاء تستهدفهم شركات صناعة السيارات الاوروبية. وقال محللون ان انخفاض اليورو منذ طرحه أول هذا العام سيفيد أيضا مبيعات السيارات الاوروبية. وقال بيير راست المدير الاقليمي للشرق الأوسط بشركة بيجو انه بينما بدأت شركات صناعة السيارات الاوروبية طرح سيارات اصغر وباسعار معقولة في بلدان الخليج فان بيجو تستهدف أيضا الفئات الاعلى في السوق وستطرح قريبا سيارة تنافس سيارة مرسيدس بنز من الفئة (اي) وسيارة بي. ام. دبليو من الفئة الخامسة. وقال روي «طرحت فولكس فاجن السيارة بولو وطرحت رينو السيارة كليو ولدينا السيارة طراز ٢٠٦ للمنافسة مع اليابانيين».

واضاف «سنطرح قريبا السيارة الفاخرة طراز ٧٠٦ للمنافسة مع الامريكيين والماركات الاوروبية الفاخرة». واوضح روي ان اليابانيين لم يعودوا يتمتعون بميزة انخفاض سعر الين الذي ارتفع سعره.. وقالت شركات صناعة السيارات الامريكية التي تعاني من ارتفاع سعر الدولار انها تتطلع أيضا الى زيادة حصتها في السوق.

وقال جيم بنينتيندي مدير عام المبيعات بشركة فورد موتورز في الخليج ان شركته مازالت تبني قاعدتها في الخليج بعد سنوات من ادراجها على قائمة المقاطعة العربية بسبب تعاملها مع اسرائيل. وقال ان نصيب فورد من سوق السيارات في الخليج بلغ ٧ر٥ في المائة العام الماضي مشيرا الى ان المملكة العربية السعودية تمثل منفذ بيع رئيسيا.

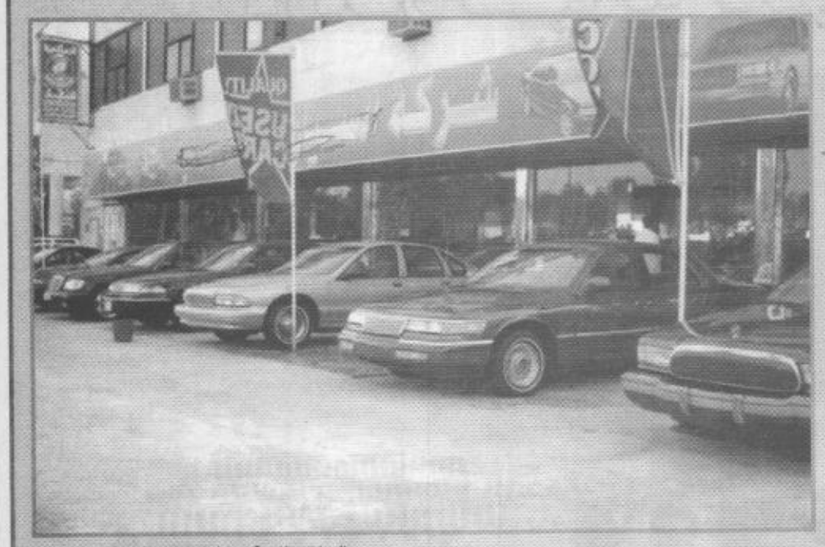

السيارات الغربية تحاول انهاء هيمنة مثيلاتها اليابانية